المقدمة

أولاً / موضوع البحث :

يعد موضوع الرقابة على أعمال الإدارة من الموضوعات المتجددة الأهمية ، وتتجدد الحاجة اليه كلما تطور عمل الإدارات واتسع نشاطها ، واقترانها مع ظاهرة الفساد الإداري ، فكانت الأجهزة الرقابية معمولاً بها في الحضارة الاسلامية السمحاء ، ويظهر لنا ذلك جلياً في نظام الحسبة ورقابة ديوان المظالم ، ويرتبط وجود الرقابة بوجود ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، كون هذه الظاهرة هي ظاهرة اجتماعية قديمة ، وزاد انتشارها حديثاً في العالم بصورة عامة ، وفي العراق بصورة خاصة ، والأسباب التي أدت إلى استفحال هذه الظاهرة متعددة ، من أبرزها (غياب دور الرقابة ، وانحلال منظومة القيم الاخلاقية ، وانحراف السلطة عن مسار القانون ، وعدم الاستقرار السياسي و عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية إلى قوانين وضوابط واضحة ، وكذلك فعل المتغيرات على البلد كالحروب).

وانعكست آثار هذه الظاهرة على اختلال البناء الاجتماعي والاقتصادي والقانوني ، ولغرض محاكاة دول العالم في تجربتهم لتفعيل دور الرقابة وكنوع من التطوير الإداري ، أنشأت في العراق أجهزة رقابية عديدة متخصصة اختصاصاً دقيقاً في ممارسة الرقابة على أعمال الإدارة ، ومن هذه الأجهزة الرقابية ما هو منصوص عليه في صلب دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، كديوان الرقابة المالية الذي نصت عليه المادة (١٠٣) منه ، وهيئة النزاهة التي نصت عليها المادة (١٠٢) من ذات الدستور ، وجاء الحديث في الدستور العراقي عن هذه الأجهزة الرقابية وفق الفصل الرابع ضمن الهيئات المستقلة ، ومنها من لم ينص الدستور العراقي عليها وانما تم انشاؤها على وفق التشريع العادي كمكتب المفتش العام ، الذي تم انشاؤه وتنظيم عمله وفق أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ المعدل .

ثانياً / أهمية الموضوع :

مع تطور عمل الإدارة ، واتساع نشاطها ، أضحت الحاجة ماسة إلى وجود رقابة فاعلة على عمل هذه الإدارة تتميز بالتخصص ، والكفاءة والنزاهة ، وتتجلى أهمية الموضوع في التطورات التي لامست عمل الإدارة وفي أهمية الأجهزة الرقابية

ودورها في معالجة أخطر آفة تواجهها الدول المعاصرة وهي آفة الفساد الإداري ، وفي أهمية معالجة الآثار المترتبة على عمل هذه الأجهزة .

ثالثاً / مشكلة البحث :

منحت القوانين النافذة في العراق صلاحية مكافحة الفساد الإداري والمالي وسلطة ممارسة الرقابة على أعمال الإدارة إلى أكثر من جهة رقابية ، كما منحت هذه الجهات سلطات ومهام متشابهة ، الأمر الذي يؤدي إلى حصول تداخل وتزاحم في الاختصاصات الممنوحة لهم ، مما يترتب عليه ارباك عمل هذه الأجهزة الرقابية ، والمؤسسات التي تراقبها ، والهدر في المواد المترتبة على الانفاق عليها ، وعند التعرف على الأجهزة المعنية بالرقابة في العراق مقارنة بالدول الاخرى ، وكيف يحصل التقاطع في اختصاصاتها ، وبيان الآثار المترتبة على ذلك ، يبقى الاحتياج الى معالجة هذا التقاطع والتزاحم في الاختصاصات.

رابعاً / منهجية ونطاق البحث :

سوف نعتمد في بحثنا لـ (تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية على أعمال الإدارة في العراق دراسة مقارنة) على منهج التحليل المقارن والذي نحلل بموجبه واقع الأجهزة الرقابية في العراق ومجالات التقاطع بالمقارنة مع الأجهزة الرقابية في مصر ولبنان مع الإشارة إلى بعض الدول وتحديد نقاط التوافق والاختلاف ، ونقاط القوة والضعف ، وبيان مواطن الخلل واقتراح الحل المناسب لها.

خامساً / خطة البحث :

بناءً على ما تقدم سوف نقسم الموضوع إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم الخاتمة وكالآتي :

الفصل الأول : نتناول فيه ماهيه الرقابة على أعمال الإدارة وسيكون ذلك على مبحثين ندرس في **المبحث الأول** مفهوم الرقابة على أعمال الإدارة والمبحث الثاني سنبحث أهداف الرقابة وأساسها القانوني.

والفصل الثاني : نبحث فيه الأجهزة الرقابية المختصة على أعمال الإدارة في العراق وسنقسمه على مبحثين نتناول في المبحث الأول الأجهزة الرقابية المستقلة وفي المبحث الثاني الرقابة الداخلية على أعمال الإدارة .

والفصل الثالث : سنحدد فيه صور تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية على أعمال الإدارة في العراق ووسائل معالجته وسيكون ذلك على مبحثين نبين في المبحث الأول صور تنازع الاختصاص والآثار المترتبة عليها وفي المبحث الثاني وسائل معالجة تنازع الاختصاص.

ومن ثم نختم هذا البحث بخاتمة نبين فيها أبرز النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات التي نقترحها على المشرع العراقي والقائمين على السلطة لغرض معالجة تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية وتطوير عملها بما يضمن مكافحة الفساد الإداري والمالي وتحقيق المصلحة العامة.